

الفصل الخامس

امكانات المرأة العربية في العمل السياسي

حكمت أبوزيد

مقدمة

إن تقويم عمل المرأة العربية السياسي لا يمكن أن يتم في فراغ ، اذ لا بد من أن يشمل الفعل السياسي الذي قامت به في حدث من الأحداث ، أو في ظرف من الظروف ، والذي يشمل بالضرورة تعدد الأبعاد وتكاملها وتداخلها وهي الأبعاد البشرية ، والمكانية والزمانية والحضارية . كذلك من المسلم به ، أن نفترض أن تكون المواقف ثورية بالضرورة ما دام موضوع الندوة المحدد هو : المرأة العربية ودورها في تكوين الوحدة العربية ، ونعني هنا بالموقف الثوري ما عناه « لينين » من أنه ليس هناك بالضرورة رجل ثوري وإنما موقف ثوري . ذلك لأن الوحدة العربية هي في صميمها عمل ثوري تقدمي ، ينحو نحو استكمال دائرة تحرر الوطن وتحرر الانسان العربي - تحرراً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً - كما يهدف الى تحقيق ذات الانسان في جميع جوانب شخصيته المختلفة الذهنية والوجدانية والجسمية ، وصولاً الى تنمية فرعية بصفة دائمة ومتطورة بأهمية دوره في العمل السياسي وفي صنع القرار . وبحق لنا أن نسلم ايضاً من المسلمة السابقة او البديهية السابقة بقصور أو بعجز الانسان العربي في الوقت الحاضر في حلبة العمل السياسي الهادف نحو تحقيق القومية والوحدة من ناحية ، ونحو تنمية شخصيته من ناحية اخرى وهو قصور يشمل الرجل والمرأة على السواء ، وإن كان الاختلاف بينها يكمن في الدرجة وليس في النوع .

١ - نظرة نقدية للمؤلفات والأدبيات

هناك صعوبات منهجية ونظرية وتطبيقية تقابل الباحث المدقق حين يعرض ما تناولته الكتب والمؤلفات والمقالات ، بل الدراسات الموضوعية بشأن أوضاع المرأة العربية بصفة عامة ، وحركتها نحو تحقيق هدف الوحدة القومية بصفة خاصة . ويمكن الاشارة باختصار الى عوامل الصعوبات المنهجية في افتقار معظم هذه المؤلفات الى منهج واضح او افتراضات معينة ، توضح

لنا طريقة الباحث أو الكاتب في البحث والاستقصاء ، وكيفية توصلهم الى المعلومات التي ارتكزوا اليها في حكمهم دون أن يستندوا في الغالب الى سند علمي ، ولهذا جاء معظم هذه المؤلفات إن لم يكن كلها في شكل انطباعات شخصية ، لونت ببصغة وجدانية ، وكانت معبرة عن آمال وطموحات صاحبها أو وجهة نظره المتحيزة في الحكم على أوضاع المرأة في الوطن العربي أكثر من كونها تعبيراً صحيحاً عن هذا الواقع ، وحتى تلك البحوث القليلة التي ارتكزت الى منهجية في البحث وارتكزت الى اساليب البحث العلمي في دراستها التحليلية والى بحث ميداني وارقام احصائية جاءت خلاله بتطبيق استمارة استفتائية تتناول بعض قطاعات المرأة العربية ، فإن الافتراضات التي انطلق منها الباحث وبالتالي تحليله لنتائج بحثه لم تخل من تصوره النظري لما يجب عليه أن تكون المرأة العربية ، اي أن موضوعية البحث ما لبثت أن لونت بالنظرية التي اعتنقها الباحث والتي ظهرت بوضوح في الجزء النظري من البحث ، ثم في الجزء التحليلي لنتائج البحث الميداني^(١) .

أما الامثلة التي تبين التحيز الواضح من كتاب الغرب ، ومن هنا نحوهم من الكتاب العرب في الحكم على موقف النساء العربيات ، فهي تنطلق من معايير استقفاها من مجتمعه وحكم بها على سلوك هؤلاء النسوة ، وكان من الواجب الالتزام بالموضوعية في وصف حياة هؤلاء النسوة والنشاطات التي يقمن بها ، والجهود التي يبذلنها في سبيل مجتمعاتهن ، ويمكن القول ان هذه الكتابات جاءت اقرب الى الشوفينية والعنصرية الغربية ، الأمر الذي يعكس بصورة خاصة المشاعر ضد العرب بصفة عامة ، والمرأة بصفة خاصة ، ولم تكن الكتابات التي تناولت افريقية او المجتمعات النامية عموماً افضل بكثير من تلك التي انصبت على العرب . ناهيك عن الكتابات التي يكتبها الهواة من الرحالة والصحافيين ، وخطورة هذه الكتابات انها اقرب الى الاثارة من العلم ولذلك تستهوي القارئ العادي أي القاعدة العريضة من الجمهور ، اكثر من مما تستهويهم الكتابات العلمية الرصينة . ولكي نوضح ما نقول نستعين بمقال كتب في ٩ ايلول/سبتمبر ١٩٧٣ تحت قسم الرحلات والمنتجعات Travel and Resorts في جريدة النيويورك تايمز ، وخصص جميعه لتناول مركز المرأة في البلاد العربية وشاء كاتب المقال أن يختار له عنواناً مثيراً وهو : « حيث النساء عبء يعكر صفو (او توازن) الحياة » : « Where Women Are An Annoyance that Disturbs the Symmetry of Life » وفي اطار مناقشة مركز المرأة العربية نشرت اربع صور كبيرة الحجم لنساء وهن محجبات . . الى أن توصل الكاتب الى أن مركز المرأة متدنٍ حقير ، وان المرأة شقية تعسة تشعر بالقهر ازاء تسلط الرجل وسطوته . أما ما شذ في هذه الصورة واتخذها الكاتب دليلاً على وصول المرأة الى بعض المدنية فقد انفردت به امرأة « سعودية » ، جاءت محجبة ايضاً وان وضعت نظارة شمسية على عينيها . وما كان يريد الكاتب أن يسقطه في وعي القارئ هو أن النساء المحجبات ، هن جزء من الصورة

(١) انظر ، على سبيل المثال ، البحث المتكامل : غازي الخليلي ، المرأة الفلسطينية والثورة - دراسة اجتماعية ميدانية تحليلية (بيروت : منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الأبحاث ، ١٩٧٧) .

العامة للعرب الرحل ، الجالسين او الواقفين قرب جماهم ، ولشيوخ معمرين يمتازون بعيون سوداء زائغة .

على أنه لا بد أن يظهر (اخيراً) في كتابات بعض العلماء الغربيين واقعية رصينة ، فامكن من ثم أن توصف النساء العربيات بوصف يبعد عن « القهر والبؤس والمركز المتدني » بل قيل انهن يتمتعن بشخصية مؤثرة في مجتمعاتهن . ولقد ارتكزت هذه الكتابات الى دلائل اثنوجرافية واعتمدت على المنهج التاريخي الماضي والمعاصر ، وتوصلت الى أن المرأة العربية على الرغم من كونها تعيش في مجتمع ينفصل فيه الجنسان ، فهو مجتمع متوازن تبدو فيه النساء في صورة متكاملة ويتسع فيه أفق حراكهن وحركتهن مثلهن في ذلك مثل الرجال^(٢) . فالنساء العربيات وإن لم يكن لهن مكان في حلبة السياسة الرسمية العامة بين الرجال فحالهن مثل اكثرية نساء العالم (فضلاً عن اندماجهن) في مجال السياسة تحت علم « الوطنية والقومية » . كذلك تحركت النساء إن لم يكن في مجموعهن فبنسبة كبيرة منهن - نحو هدف تغيير القانون المدني والتقاليد الاجتماعية .

خلاصة هذه النقطة ، تعود الغربيون - وكثيرون من العرب - الا يسمحوا بترك مجال للمرأة العربية في حلبة السياسة كذلك فإن وسائل الاعلام تعودت على اهمال دور المرأة العربية . وهل اضيف أيضاً اهمال الرجل العربي وذلك حين تأتي على ذكر الصراع من اجل استقلال البلاد وحركة التحرر الوطني . وفيما يلي سوف نبرز أوجه القصور في هذه المؤلفات والكتب لتبين الاخطاء المنهجية فيها .

٢ - أوجه قصور المؤلفات والادبيات

يمكن أن نلخص أوجه قصور العديد من الكتابات العربية أولاً والغربية ثانياً فيما يلي :

النقطة الأولى : هي افتقار معظم هذه المؤلفات الى توضيح الأطر النظرية التي انطلق منها الباحث أو الكاتب والتي استند اليها في تصوره للظاهرة التي يدرسها او يتناولها والتي يستفيد منها في تفسيره لهذه الظاهرة تفسيراً يتفق مع بناء النظرية وبقضاياها العليا والفرعية . ومن ثم فإن استعارة الكاتب أو المؤلف لنظرية من النظريات والاشارة اليها بوضوح في مطلع كتابته مهما كانت بعيدة عن تطور اوضاع المرأة العربية تاريخياً واجتماعياً فإنه يفضل ذلك الذي أهملها عن قصد أو عن غير قصد او عن جهل بأهمية النظرية في بناء وتكامل بحثه أو مقالته ومن ثم فمن المحتم أن تحيء كتاباته أقرب الى الانطباعات الشخصية أو لعلها تحيء مسرفة في التعبير عما ترسب في عقله الباطن أو في عقله الواعي من شحنات انفعالية وعقد نفسانية في حين أن التفسير الصحيح للظاهرة لا بد من أن يركز الى أبعادها المتشابكة وتطورها الزمني . وكثيراً ما نجد اسرافاً في ابراز سلبيات الظاهرة مع اهمال متعمد لاجباياتها ، لأنه انطلق من شعور بالنقص ازاء

S.S. Davis, «A Seperate Reality-Moroccan Village Women,» a paper read at the (٢) Middle East Studies Association, Milwaukee, Wisconsin, 1973.

« التقدم » الظاهر في العلاقات المفتوحة التي تربط الجنسين في المجتمع الغربي ومقارنته بما يسميه « بالتخلف » في العلاقات المغلقة بين الجنسين في مجتمعنا العربي .

ولتوضيح هذه النقطة بالذات سوف استعين بمثل واحد للفريق الأول الذي كان أميناً في الإشارة بوضوح الى طبيعة النظرية او النظريات التي شاء أن تصبح اطاره المرجعي في اختياره لبعض المؤلفات التي تناولت وضع المرأة عموماً والتي أراد أن يقدمها للقارئ العربي في كتاب^(٣) ضمته ترجمات لبعض المؤلفات التي كتبها كتاب مشهورون من الاشتراكيين أمثال لينين ، ومن السيكلوجيين أمثال سيمون دي بوفوار . لهذا فإن وضوح جورج طرابيشي في تبني النظريتين « الماركسية » و « الفرويدية » يجعلني أشير اليه ببعض الاسهاب لكي أوضح ما عنيته باغفال الكثيرين من كتابنا العرب للافصاح عن مصادر نقدهم لاوضاع المرأة العربية . يقول جورج طرابيشي : « لقد رأى ماركس في علاقة الرجل بالمرأة الخلاصة المكثفة لاضطهادات الانسان واستلاباته وأثار الى أن الجذر الأول لهذه الاستلابات هو تطور الملكية الخاصة ، ولكن نظراً الى أننا في العلاقات الجنسية ، على صعيد العلاقة بين انسان وانسان ، فإن ماركس لم يقل البتة ان الغاء الملكية الخاصة سيؤدي تلقائياً وميكانيكياً الى تحرير هذه العلاقة من كل مظاهر الاستلاب ، فما هو انساني لا يمكن ارجاعه بصورة آلية وبخط مستقيم الى ما هو اقتصادي مع أن ما هو اقتصادي هو شرط ضروري في التحليل الاخير لتحرير الانسان ، وهذا يعني بكل بداهة ، أن مشكلة العلاقة بين الرجل والمرأة هي مشكلة نوعية ، لا يمكن استلهاها أي ارجاعها الى مشكلة أخرى أعم منها^(٤) . ويستمر جورج طرابيشي في توضيح ابعاد ظاهرة اضطهاد الرجل للمرأة الى أن يصل الى القول بأن هذا الاضطهاد ليس مجرد اضطهاد اقتصادي ولكنه « تلخيص وتكثيف وتركيب للاضطهادات ، التي عاناها الكائن البشري على مر العصور . والكشف عن جذور هذا الاضطهاد يتطلب من الشمول والعمق ما يتنافى مع ايدولوجية أحادية البعد^(٥) . ثم يصل للقول بأن مشكلة تحرير المرأة تطرح في بلدان العالم الثالث بحدة لا مثيل لها وتتطلب من الجهود اضعاف اضعاف ما يمكن أن تتطلبه في البلدان الرأسمالية المتقدمة^(٦) . والكاتب يقيس الصديق الثوري والاصالة الثورية بالموقف من المرأة ويعني بهذه الاصالة أنها لا تعني التصميم على استئصال شأفة الاضطهاد الاقتصادي والسياسي فحسب وانما تعني ايضاً التصميم على استئصال جذور الاضطهاد كافة وكل التقاليد والعادات الرجعية المتوارثة . فما من قوة كما يقول لينين كقوة العادة ، وليس للعادة من قوة كما في بلدان العالم الثالث التي لم تمر بالمرحلة الديمقراطية البورجوازية^(٧) .

من هنا جاء تأكيدنا على أهمية وضوح الكاتب في تبنيه للنظريتين الماركسية والفرويدية لأنهما لا يتفقان على طرفي نقيض من وجهة نظره ، ويختم جورج طرابيشي مقدمته بقوله « ليس

(٣) فلاديمير ايليتش لينين وآخرون ، المرأة والاشتراكية ، ترجمة وتقديم جورج طرابيشي ، ط ٢ (بيروت : دار الآداب ، ١٩٧٣) .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٩ .

(٥) المصدر نفسه ، ص ٩ - ١١ .

(٦) المصدر نفسه ، ص ٩ - ١١ .

(٧) المصدر نفسه ، ص ١٤ .

يكفي أن نعلن حق المرأة في المساواة ، وإنما ينبغي أن نريد هذه المساواة من أعماقنا ، وينبغي أن نريدها معنا المرأة ، وهذا يتطلب منها الجراءة بقدر ما يتطلب منا»^(٨) ، وإذا كان سلامة موسى قد سبق المؤلف في دعوته لمساواة الجنسين على هذا النحو ، فإن الكثيرات والكثيرين من الكتاب المعاصرين العرب في تناولهم لهذا الموضوع وتبنيهم هذه النظرية لم يشيروا الى مصادر مادتهم او اصول نظريتهم فجاءت كتاباتهم أقرب الى الخبرة الشخصية وتعبيرهم كان يمت للمشاعر والاحاسيس اكثر من اقترابه من الموضوعية والمنهجية العلمية .

ومن هنا جاء رفضنا للمقولة التي تدعي أن انسحاب المرأة من العمل السياسي لكونها تشعر بالقهر او لكونها مواطنة من الدرجة الثانية^(٩) ، ذلك لأن العمل السياسي هو ظاهرة متعددة الأبعاد ، من بينها حصول المواطن على الحقوق السياسية وممارسته لها ، وإباحة الفرص امامه للحراك الاجتماعي والسياسي ، واحتلاله للمراكز التي تتناسب مع امكاناته ، ومنها تمتعه بسمات شخصية تمكنه من فرض نفسه على الاحداث والمواقف وعلى صنع القرار .

النقطة الثانية : تتعلق بالمفاهيم والمصطلحات المستخدمة في كثير من المؤلفات وعدم الافصاح عن مدلولاتها ، الأمر الذي يقودنا الى غموض ما عناه الكاتب ، الى صعوبة في الاستدلال على صحة ما يقوله وبالتالي ، على عدم الدقة في تقويم اوضاع المرأة ، أو انجازاتها من حيث العمل السياسي ، أي التوصل الى تقويم سليم لدى سلبية المرأة العربية ، او إيجابياتها في المواقف الحياتية المختلفة التي تمر بها ، ومدى تفاعلها مع المواقف والأحداث التي تمر بوطنها وبالتالي وجود ثغرات علمية خطيرة في البحث أو المقال وعدم التمكن من استكمال دائرة موضوعيتها من حيث تحديد الغرض ، وانتقاء المحتوى وبناء البرهان ثم التوصل الى تعميمات يمكن الوثوق بها ، وبالتالي الى صوغ نظرية تنبثق من حقيقة أوضاع المرأة العربية التي تعيشها ولنأخذ بعض الأمثلة لتوضيح ما نقول في تصور توضيح معنى مدلول المفاهيم المستخدمة في الكثير من الكتابات . ما هو القصد « بحرية المرأة » ؟ هل نعني بها نبذ القيم والتقاليد والعادات ؟ أو هل هو التحرر من التراث ؟ أو هل نعني بها التحرر من الحاجة الاقتصادية ؟ أو تحررها من تحكم شروط صاحب العمل ؟ أم تحررها من الالتزامات نحو زوجها وأبنائها ؟ أم تحررها من الحاجة لاشباع الجنس^(١٠) ؟ أم تحررها من مجتمع الاستهلاك ؟ أو تحررها من سمات الأنوثة ؟ أو تحررها من مساحيق التجميل ؟ أو تحررها من أسر الموديلات ؟ . الخ . او هل يعني التحرير حصول المرأة على حق التصويت والترشيح ؟ وماذا تعني الديمقراطية السياسية

(٨) المصدر نفسه ، ص ١٤ .

(٩) انظر الفصل الخامس عشر من هذا الكتاب .

(١٠) في صحيفة مستقبل المرأة التي تعالج الاشتراكية النسائية ، تجاوزت النزعة النسوية حدود مذهب

سيمون واصبح ثالث المنادين بتحرير المرأة هو : الاصلاحات الاجتماعية ، والمطالب السياسية والحب الحر .

انظر في هذا الصدد : مونيكا بيتر ، المرأة عبر التاريخ ، ترجمة هنرييت عودي (بيروت : دار الطليعة ،

١٩٧٩) ، ص ١٩٣ .

للمرأة؟ هل تعني حصولها على حق الانتخاب^(١١) وتأثيرها في صنع القرار؟ او هل يعني الصعود والحراك الى اعلى المناصب القيادية السياسية؟

لقد تبين أن هناك فجوة كبيرة بين حصول المرأة على حق الانتخاب وممارستها لهذا الحق وتأثيرها على مراكز صنع القرار السياسي . ذلك لأنه على الرغم من انقضاء نصف قرن (او على الأقل ربع قرن في بعض البلدان) من الزمان على حصول النساء على حقوقهن السياسية والمدنية ، لم يقتحمن بعد المؤسسات السياسية بالنسب التي تتطلبها اعدادهن من الناحية الديموغرافية ، بل هناك من الشواهد ما يدل على أن عدد اللواتي يلتزمن بالعمل في المؤسسات السياسية أخذ في التراجع ، ففي فرنسا على سبيل المثال كان هنالك اربعون نائبة سنة ١٩٦٤ فتراجع هذا العدد حتى أصبح ثمانية سنة ١٩٧٢ وفي مجلس الشيوخ الفرنسي كان ثمة احدى عشرة امرأة سنة ١٩٤٦ وقد تدنى هذا الرقم حتى أصبح خمس نساء سنة ١٩٦٨ ، ثم عاد فارتفع نسبياً فأصبح سبع نساء سنة ١٩٧٥^(١٢) . وكذلك في الولايات المتحدة حيث بلغت حركة تحرير المرأة ذروتها . هناك تراجع ليس في احتلال المواقع المؤثرة في العمل السياسي فقط ولكن ايضاً في عمل المرأة خارج المنزل ولم يتسن سوى للمرأة واحدة أن تتولى منصب حاكم ولاية ، تولته بعد زوجها . ومثل هذه النتيجة قد تنطبق على النسبة المثوية من النساء اللائي يشتركن في اتخاذ القرارات السياسية أو تلك التي تتعلق بمصير الامة في الداخل والخارج ، وكذلك على تبوؤها المناصب القيادية على أعلى المستويات التنفيذية والتشريعية والقضائية . ولقد سبقت المرأة السوفياتية ولا سيما في الجمهوريات الشرقية - الاسلامية - في هذا المضمار اذ عينت كرئيسة جمهورية في جمهورية ازبكستان رغبة في دفع المرأة الى قمة العمل السياسي .

وأما في عالمنا الثالث - في آسيا بالذات - فلقد تمكنت امرأتان من احتلال منصب رئاسة مجلس الوزراء ، وهما السيدتان باندرا نيكي في سيري لانكا وغاندي في الهند . وعلى الرغم مما تعانيه المرأة في البلدين من تأخر ملحوظ ليس في العمل السياسي فقط ، وانما في الحقل الاقتصادي والاجتماعي . لقد سبقت هاتان السيدتان « مارغريت تاتشر » رئيسة وزراء بريطانيا ، ورئيسة حزب المحافظين . كذلك قد تسمح فلسفة أو ايدولوجية لقائد ملهم أن يتخطى الحواجز التقليدية ويسمح للمرأة أن تتولى المناصب القيادية ، تاركاً للجمهرة النسائية العريضة ، او لمجموع الأمة أن تمنح فرصتها في هذا المجال . وحينئذ لا بد للمرأة من أن تخوض صراعاً من أجل أن تبرهن على قدرتها على التأثير في الأحداث .

خلاصة القول هناك استحالة في نقل تجربة حدثت في بيئة أخرى او اعتناق مبادئ غريبة على بنية المجتمع دون اعداد البيئة ، كما لا يمكن نقل نظرية مرت بمراحل طويلة حتى تبلورت في بيئتها الى مجتمعات ليس لها البناء الاجتماعي نفسه او التطور الحضاري او التراث الثقافي - فما هي المفاهيم التي سوف نعتد عليها في هذا البحث كإطار نظري الى الجزء التطبيقي منه ؟

(١١) اسماعيل مظهر ، المرأة في عصر الديمقراطية (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٤٩) .

(١٢) بيتر ، المرأة عبر التاريخ ، ص ٢١٧ .

وكيف يمكن لهذه المفاهيم أن تكون اطاراً نظرياً نعتمد عليه في تفسيرنا لظاهرة العمل السياسي والمرأة العربية .

ثانياً : السلوك السياسي

ماذا نعني بالسلوك السياسي Political Behaviour للمرأة العربية ؟ وما هي أهم منطلقاته الاساسية وتوجهاته الهادفة ؟ إن من شأن هذا التحديد أن يشكل اطاراً نظرياً للباحثة كما يشكل محاولة منها في تصوير امكانيات المرأة العربية في العمل السياسي وتقويم مساهمتها الفعالة في هذا الاطار ، وإن التركيز على معنى السلوك السياسي يعتبر أمراً جوهرياً حتى تتمكن من اختبار مسيرة المرأة في اتجاهها نحو تحقيق الحرية السياسية للمواطنة من ناحية وتحقيق هدف الوحدة العربية من ناحية أخرى . هذا المفهوم يعتبر في الوقت نفسه اختباراً للوسائل المسلكية التي اتخذتها المرأة في هذا الشأن . أي أن مجموع السلوك السياسي للمرأة العربية سوف يشكل بالنسبة لنا تلك العلاقات التفاعلية بين المرأة وبين المجتمع في اطار المواقف والاحداث المختلفة ولا بد للتعرض للوسائل التي تستعين بها لتحقيق دورها المحدد ، مع مراعاة مستويات تحقيق هذه الأدوار بالنسبة للأهداف التي تحددها الجماعات او المنظمات او القادة السياسيون للأمة . وحيث أن السلوك السياسي يرتبط بصفة أساسية بالنظام السياسي ، والظروف أو المواقف لها علاقة جدلية بالنظام ، فلا بد من اعتمادنا في التحليل على النماذج المسلكية السياسية للمرأة العربية حتى يمكن أن نكشف عن مدى التشابه او الاختلاف بين السلوك السياسي لكل من الرجل والمرأة حيال هدف تسعى اليه الأمة في شكل خطة استراتيجية وخطط مرحلية مقننة .

١ - نماذج او انماط للسلوك السياسي للمرأة العربية

إن العلاقة بين التنظيم السياسي أو المؤسسة أو التشكيل الحزبي ، وبين سلوك الأعضاء هي علاقة جدلية ، تتفاعل ابعادها ، وتتكامل بحيث تشكل نموذجاً له سماته المميزة ، وتجعل منه نمطاً للسلوك يمكن أن يصلح اطاراً مرجعياً في عملية تصنيف النماذج الرئيسة تصنيفاً موضوعياً . ومن ثم فإن نماذج سلوك المرأة السياسي سوف تختلف باختلاف المرحلة التاريخية التي يمر بها كل قطر من أقطار الوطن العربي وتوجهاته نحو المرأة ، كما يختلف حسب الموقع الجغرافي لكل قطر ، فعلى سبيل المثال نرى نموذجاً متميزاً ، يبدو واضحاً في شبه الجزيرة العربية ، وهو يختلف عن ذلك الذي يوجد في شمالي غربي افريقية ، أو عن ذلك الذي في شرق البحر المتوسط ، واذ يأخذ كل نموذج سمة الاستقرار والثبات النسبيين يمكن أن يشكل ثقافة فرعية للمرأة Sub Culture ، التي يفترض أن تضم طريقة المرأة في التفكير بمشكلاتها وحلولها ، وفي أسلوب عملها ، كما تكون أكثر حرصاً على التقاليد والأعراف والقيم الموروثة من الرجل ، هذه النماذج تختلف عن بعضها في الدرجة وليس في النوع . ولتوضيح هذه النقطة نأخذ نموذج المرأة البدوية فسوف يقترب من نموذج المرأة الريفية ، وبتعدد بدرجة اكبر عن نموذج المرأة الحضرية ،

وذلك لو تصورنا افتراضاً ما اقترحته في دراسة أخرى^(١٣) ، أن نضع هذه النماذج على خط متصل حتى نسمح لهذه الانماط الأساسية بالتداخل . وتتضح سمات نموذج المرأة الحضرية بمقارنته بالنماذج الأخرى ، فهي تعتبر أكثر تعرضاً للتيارات الثقافية الوافدة المادية واللامادية كما تتمتع بفرص في مجالي العلم والعمل الانتاجي لنموذج المرأة البدوية والريفية ، وهي بحكم الخبرات والتجارب التي تعمل على صهر شخصيتها كما تؤثر على مكونات هذه الشخصية ، الأمر الذي يكسبها سمات مسلكية متميزة كما تقترب حيناً وتبتاين أحياناً أخرى عن السمات الشخصية لكلتا المرتأتين الأخريين إذا ما أخذنا في الحسبان الدور الوظيفي الذي تلعبه الثقافة العامة في طبع سمات الشخصية بطابع الشخصية القومية National Personality كما يعرف بالنموذج الشائع للشخصية Modal Personality ، فلو طبقنا هذا التصور على العمل السياسي سوف نجد أنه في الوقت الذي تتسم به نموذج شخصية المرتأتين البدوية والريفية بالعفوية والتلقائية ، وبطغيان الشعور الانفعالي والوجداني على استجابتهما للاحداث السياسية التي تمر بالوطن فإن شخصية المرأة الحضرية سوف يتسم مسلكها السياسي بالخطوات المحسوبة ونخضع لعملية مقننة في اطار استراتيجية محددة وبهذا يمكن توظيف امكاناتها توظيفاً فعالاً ، والتوظيف هنا يعني تحديد الأدوار والخضوع لمستويات التقويم الذي يقيس بها النظام مدى نجاح العضو او فشله في تحقيق الدور الذي أسند اليه ، كما يقرر نظام الجراءات في اطار انجاز الدور طبقاً للتصور السابق ، وفي الاطار النظري لفكرة النماذج او الأنماط المثالية ، يمكن لنا أن نقوم امكانات المرأة العربية ومدى مساهمتها في العمل السياسي ، بتجريد عدد من السمات التي لا بد من تكاملها في كل نموذج على حدة وتوزيع هذه النماذج على خط متصل بحيث يمثل النموذج الذي يقع في اقصى طرف المتصل في كل ناحية منه مدى التقدم او التأخر الذي تحوزه النسبة الشائعة لمجموع السمات في هذا المجتمع ، او ذاك ، بحيث يمثل النموذج الأوسطي الشخصية التي يرمز اليها بالصفر ، اي المحايدة ، فهي التي توازنت فيها السمات ، ولم تأخذ طابع التطرف .

ولكي نقرب هذا التصور في ذهن القارئ لنأخذ نموذج الشخصية الشائعة للمرأة في شبه الجزيرة العربية ، باعتباره يمثل النموذج الأمثل للمرأة ، التي لم تتساو بعد مع الرجل في الحقوق السياسية والمدنية ، والتي ما زالت تخضع لسلطان العرف والتقاليد ، والتي تستسلم للضغوط الاجتماعية التي تمارس على حراكها الاجتماعي والسياسي والشخصي ، والتي تقيد رغباتها في اختيار نوع ومكان العمل المناسب لرغباتها وقدراتها ، والتي تفرض قيوداً على تمتعها بفرص التعليم المتكافئة التي تمنح للرجل ، والتي لم تصل بعد للمساواة الكاملة في أجورها مع الرجل ، والتي لم يسمح لها بشغل الوظائف العامة على كل المستويات في جهاز الدولة الرسمي ، والتي ما زال الرجل فيها يمارس حقه الشرعي في تعدد الزوجات وفي حرية الطلاق . والتي لم تقف بعد

(١٣) حكمت ابو زيد ، «ملامح شخصية المرأة البدوية» ، مجلة الدراسات الفلسفية والاجتماعية (جامعة الفاتح ، كلية التربية) ، العدد ١ (١٩٧٦) ، الحلقة الأولى ، ص ٢٨١ - ٣٠١ .

موقفاً ثورياً بالنسبة للمشكلات السياسية التي يعانها الوطن العربي الكبير، ويمكن أن نستثني نموذج المرأة في اليمن الديمقراطية من هذا التعميم.

وفي الطرف المضاد لهذا النموذج يمثل النموذج الثاني قمة التجريد لسمات شخصية المرأة العربية التي منحت حقوقها السياسية، فضلاً عن المدنية، والتي خضع فيها الرجل للتغيير القسري من حيث كسر قيود الأعراف والعادات والتقاليد، فلم يعد يمارس أنماط تعدد الزوجات أو الحرية المطلقة في الطلاق، والتي أصبح تنظيمها النسائي ينتمي للحزب الحاكم، وتمثل قياداته في المستويات العالية للكوادر الحزبية، والتي تنامت من حيث النسبة المسموح بها في المجالس التشريعية والمناصب الإدارية، والتي منحت لها الفرص المتكافئة لاحتلال المناصب القيادية في العمل التنفيذي. هنا أجد نفسي غير حاسمة في اختيار المنطقة الجغرافية من الوطن العربي، التي تقترب فيها مكانة المرأة في العمل السياسي من هذا النموذج التجريدي، فعلى صعيد الحقوق الشخصية للمرأة، وكذلك بالنسبة لاحتلال بعض الرموز للمناصب القيادية الحزبية يمكن أن نضع «تونس» في شمال غرب إفريقيا في المقدمة، ولكنها ما زالت لم تصل بعد إلى مستوى الرجل في الصعد الأخرى، وكذلك بالنسبة لموقفها القومي من هدف اتمام الوحدة، فهي تحتل أدنى درجات السلم في النضال القومي. بيد أنها تعتبر النموذج التقدمي بالنسبة لمكانة المرأة الاجتماعية في شمالي غربي إفريقية، وان تخلفت في مجال العمل السياسي.

أما النموذج الثالث فهو المتوسط بين الطرفين المتطرفين، وهو يمثل تغييراً على وضع المرأة السياسي والاقتصادي والاجتماعي، نتيجة تدخل القادة السياسيين، وتحقيقاً لايدولوجية ثورية متكاملة، كما حدث في الثورة العربية في مصر، ومن ثم فلقد وصفها البعض بكونها «ثورة مصغرة»^(١٤)، كما كانت المرة الأولى التي أريد لها أن تحطم الأغلال التي اعاقت حركة المرأة لمئات السنوات، والتي من شأنها أن تفتح أمامها الابواب لتسهم في معركة البناء، وتندمج في جسم الأمة، حتى تصبح نسيجاً متكامل العناصر، وتسهم في التخطيط لمستقبل الأمة، وحتى تتعرف إلى دورها ومن ثم تتحمل مسؤولياته وابعاءه. ويمكن أن يقاس ما حدث في مصر، وما تلاه من حركات أخرى، في شرق البحر المتوسط مثل العراق وسورية. أما في لبنان فالوضع يختلف والمسيرة والوسيلة لا تتفقان مع ما وصفنا.

ثالثاً: الديمقراطية ومفهوم العمل السياسي

إن العمل السياسي للمرأة في سبيل الوحدة لا يمكن أن ينفصل عن جهودها في سبيل ممارسة الديمقراطية. كذلك فإن هذا العمل سوف يظل ناقصاً مبتوراً ما لم يتكامل مع مسيرة

(١٤) سعد الدين ابراهيم، «المشروع الاجتماعي لثورة يوليو»، المستقبل العربي، السنة ٤، العدد ٣١ (أيلول/سبتمبر ١٩٨١)، ص ٣٣ - ٣٥.

المجتمع كله نحو تحقيق الديمقراطية . . . كيف ؟ ليس من الضروري أن يصبح النموذج الديمقراطي الغربي ، هو النموذج الأوحـد أو الأمثل في تحقيق بناء عصري متطور ذلك لأنه نموذج نشأ ونما وترعرع وتطور في بيئة تختلف عن البيئة العربية ، ومن ثم فسوف يظل غريباً ما لم يتكيف مع ظروفنا . معنى ما نقول ان الانماط الغربية للديمقراطية ليست بالضرورة الحتمية أن تكون صالحة لمجتمعنا^(١٥) ، كذلك فلا يتصور أن العمل الديمقراطي لا يشمل التصور الكامل لأساليب العمل والتعامل مع الجماهير العريضة ، اي لا يظل قاصراً على فئة او طبقة معينة مستفيدة ولها مصالح وارادة تفرضها على هذه الجماهير العريضة كذلك فالديمقراطية الغربية وهي التي تعني المساواة أمام القانون وسيادة القانون لن تؤدي الا الى مساواة شكلية ، بل هنا خطورة حتمية ، في أنها قد تؤدي الى « اللامساواة الحقيقية في المجتمع »^(١٦) ، طالما أن المرأة الغنية هي التي سوف تحظى بكل المزايا السياسية والاجتماعية ، فهي القادرة على انشاء الجمعيات والمؤسسات وهي من تقدم لها السلطات جميع التسهيلات بغية تحقيق أهدافها ، وكثيراً ما تدفع بنفسها الى الزعامة النسوية ، وترتبط بالنظام السياسي الرسمي ارتباطاً عضوياً ، كما تتطوع أجهزة الاعلام لهدف الدعاية لمؤسستها . . . ومن ثم ، فإذا كان تصورنا للديمقراطية بعيداً عن التصور الاشتراكي فسوف يصبح مجرد ترف ولغو ، وفرصة تتيح لبعض المحظوظين التمتع بالامتيازات المادية والمعنوية كافة ، ومن ثم فإن صوغ مضمون جديد كان أمراً حتمياً بحيث يجمع الى الديمقراطية السياسية مضمون الديمقراطية الاجتماعية^(١٧) .

والسؤال الذي يطرح نفسه ، ماذا تريد المرأة العربية من الديمقراطية ؟ هل تريد حرية التعبير وأن تكون لها صحافة نسائية ؟ هل تريد أن يدرج اسمها ضمن قائمة المرشحين من رجال حزب من الأحزاب ، كي تصبح مجرد رمز في التشكيل الحزبي ، وتحقيق مظهري لسعي الحزب للمساواة بين الجنسين ؟ أو هل تريد المرأة أن يعهد اليها بأمر التنظيم النسائي أو العمل الاجتماعي الخاص بالمرأة ؟ وفي هذا الصدد نقبس ما قاله د. جورج قـرم ، من أن الفئات الاجتماعية العربية المختلفة ، لا تعرف ماذا تريد من الديمقراطية ، كذلك فإنه لا يكثرث برأيها الحقيقي^(١٨) ، وبالمثل فإن المرأة العربية لا تعرف ماذا تريد ، وكذلك لا يكثرث برأيها . ولا بد للديمقراطية تلك التي تعبر عنها التنظيمات النقابية والمهنية ، أن تكون للشعب كله ، وإذا كانت هناك ثمة تنظيمات نسائية منفصلة ، فلا بد من أن تقوم بالدور نفسه الذي تقوم به التنظيمات الأخرى كافة ، اي في تعميق الوعي بحقوق المرأة ومسؤولياتها ، وفي مجتمع دينامي متحرك ، وفي تنظيم جهودها نحو هدف ارتضته الأمة مما يتطلب تلازم الحقوق مع الواجبات ، ومن ثم فإذا كانت مطالبة المرأة بحقوقها السياسية كافة من حيث المبدأ ، والنظرية ، ومن حيث التطبيق

-
- (١٥) الأخضر الابراهيمي ، في : « ندوة المستقبل العربي : أزمة الديمقراطية في الوطن العربي » ، المستقبل العربي ، السنة ٣ ، العدد ١٩ (ايلول / سبتمبر ١٩٨٠) ، ص ١١٨ .
(١٦) حسام عيسى ، في : المصدر نفسه ، ص ١٢١ .
(١٧) المصدر نفسه ، ص ١٢١ .
(١٨) جورج قـرم ، في : المصدر نفسه ، ص ١٢٠ .

العملي ، فلا بد من أن تتصدى للعمل اليومي ، الذي يناط بها وبالمستوى نفسه ، والدرجة والعمق والكفاية ، التي يفترض أن يصل إليها زميلها الرجل في المجال نفسه الذي يعملان فيه ، وإن يكون استقلالها الاقتصادي عن طريق المساهمة الفعالة في عملية الانتاج كفيلاً بتحقيق المضمون الديمقراطي بالمعنى الاجتماعي ، وأن يحدد دورها النضالي في مسيرة المجتمع نحو الاستقلال والوحدة .

رابعاً : النساء العربيات والعمل السياسي

هناك من يتردد في مناقشة امكانية دراسة مقومات النساء العربيات في العمل السياسي بشكل شمولي ، ويفضل أن تركز الدراسة على المرأة في كل قطر من الأقطار العربية ، مثل المرأة المراكشيه أو العراقية أو المصرية ، ويبرهن على هذا التفضيل بتعذر البحث الشمولي ، وذلك راجع الى تلك الحواجز السياسية المصطنعة بين الأقطار العربية ، ومهما يكن نوع المعيار أو المقياس الذي يستخدم في تعميق فكرة الانفصال والاقليمية ، فسوف تظل هناك تلك الثقافة العامة General Culture التي من شأنها ، أن تكون خلفية لسلوك جميع المواطنين العرب ، وبالتالي المرأة العربية ، الأمر الذي يخلق شمولية في الحكم ، على السلوك السياسي للمرأة العربية . وبصرف النظر عن المرحلة التاريخية التي تمر بها النساء العربيات ، او الخلفية العلمية لكل فئة منهن ، أو المكان الجغرافي الذي ينتمين اليه أو المستوى الاقتصادي للطبقة التي ينتمين اليها ، فإن هناك شبه اجماع على أهمية الاصول المشتركة في التنشئة الاجتماعية ، فضلاً عن تشابه العرف والتقاليد . وأن هناك اتفاقاً نوعياً في المشكلات والادوار والردائل والفضائل ، وإن اختلفت في الدرجة ، كذلك فإن معظم التشريعات التي تطبق بشكل مباشر على النساء العربيات ، مقتبسة من الشريعة الاسلامية ، وأن معظمها قد تضمن القانون المدني للأقطار العربية . كذلك فهناك اشتراك في النسق القيمي ، اذ ظل مطبقاً في المجتمع العربي لمئات عديدة من السنين فثبتت واستقرت جذوره في أعماق الشعب . كذلك ، فإن ما تهتم به النساء العربيات هو نابع في الأصل من مشكلات نوعية ، فضلاً عن تلك التي يعانيتها وطنهن العربي الكبير ، وأخطر هذه المشكلات الأخيرة ، هي الضغوط الخارجية التي تمارس عليه ، والمحاولات التي تهدف لسلبه حريته واستقلاله ، وتأتي على رأس هموم المرأة العربية المشكلة الفلسطينية والقومية العربية .

لا يعني هذا أن الدراسات الميكروسكوبية (اي المجهرية) التي تقوم لبحث اوضاع المرأة العربية في قطر عربي واحد ليست بضرورية ، وهي فاقدة المعنى ، ولكن على العكس فهي من شأنها أن تمدنا بمعلومات مهمة عن الظاهرة التي تقوم بدراستها ، كما تصلح لأن تكون مدخلاً لنظرية شاملة Macro Theory . ويمكن أن يدمج المدخلان معاً ، اي أن المدخل الاوسع والأشمل تكون بداية للدراسات المحدودة ولا سيما اذا ما تذكرنا أن قدرتنا على التصور النظري لمركز وأدوار ومشكلات ومساهمات النساء لابد من أن يتم خلال الأطر المرجعية سواء القومية منها

أو المحلية ، كما يمكن أن يكون الاطار الثقافي ، هو الأكثر اتساعاً وشمولاً إذ أنه يصلح لكي يكون خلفية تشجع على جمع المعلومات من المواقع المختلفة بالنسبة للظاهرة السياسية على سبيل المثال ، الأمر الذي من شأنه أن يجعل من التحليل المقارن التفصيلي ممكناً فيها بعد .

ولما كان تركيزنا في هذا البحث على امكانات المرأة العربية وعلى تحليل لجهودها في سبيل الوحدة العربية فإن التعرض لمفهوم مدلول النضال يصبح مهماً . فماذا نقصد بنضال المرأة الجزائرية أو الفلسطينية أو اليمنية ؟ وهل هناك فرق بين ما نعنيه بالرجل المناضل وبين المرأة (المناضلة) ؟

إن المبادئ التي نعتنقها منذ البدء هي أن هدف الوحدة العربية لم يتم سوى من خلال نضال مشترك بين الرجل والمرأة ، ويمكن أن نستعين بأمثلة للعمل المشترك ، ذلك الذي قامت به المرأة الروسية والرجل الروسي معاً في أثناء الثورة الروسية وفي أثناء حروب التحرير من الغزو الأجنبي . ولقد كان نجاح هذه الثورة ، يعني اقتراح اطراف المعادلة النضالية التي أطرحها هنا وهي :

مبدأ او ايدولوجية + كفاح مشترك (بين الجنسين) = تحرير الوطن وتحرير المواطن

وبما يلاحظ على هذه المعادلة أنها لا يمكن أن تتحقق في كل حالة ، فهناك من المجتمعات التي برغم اشتراك المرأة اشتراكاً فعالاً في النضال لتحرير وطنها ، فإنها لم تمنح المساواة الحقيقية بين الجنسين كما حدث مثلاً في ثورة الجزائر ، كذلك فإن تحرير المرأة في الولايات المتحدة لم يتم بعد حصول بلادها على الاستقلال رغم اشتراكها في النضال في حرب الاستقلال وبرغم ما قامت به في معركة التعمير الأولى ، وما حملته من أعباء ، أثناء حرب تحرير العبيد بين الشمال والجنوب^(١٩) . وبالمقياس يمكن لنا أن نورد الأمثلة العديدة لمواقف سياسية للمرأة تختلف من ظرف الى آخر ، ومن مجتمع الى آخر . ومن ثم فإن تعميم مصطلح « نضال » في جميع الحالات يبدو مستحيلاً . كذلك فكثيراً ما يبدو العمل السياسي متناقضاً مع هذا العمل نفسه وفي ظروف مختلفة . المهم هو أن ما نعنيه بـ « المرأة المناضلة » ليس بالضرورة هي من تحمل السلاح او تقوم بالعمليات القتالية في أثناء الحروب والثورات ، وكذلك على العمليات الفدائية التي قامت بها بعض الأخوات المناضلات من الجزائريات والفلسطينيات . . والنضال في كل هذه الأحوال يعني شمول قاعدة عريضة من النساء ، تتمرس فيها المرأة على العمل السياسي ، وتندمج من خلال الأدوار المحددة لها في العمليات والتشكيلات الموجهة نحو تحقيق هدف الاستقلال والوحدة . ويسفر هذا الاندماج الوظيفي عن فتح الطريق أمامها لكي تصل الى المراكز القيادية ، ويتميز هذا النوع من الاندماج عن أشكال التظاهرات السياسية او الاشتراك في الاضرابات الوطنية ، ذلك لأن هذه جميعها تعتبر مجرد مرحلة مبدئية في استراتيجية العمل النضالي .

(١٩) بيتر ، المرأة عبر التاريخ ، ص ١٩٧ .

كذلك لا بد في هذا الصدد من الإشارة الى اهمية العوامل السيكولوجية التي تتصل بشخصية المرأة المناضلة ، ذلك لأنها تمثل من وجهة نظري العامل البناء في حركة تغيير مجتمعتها ، لا لكونها الحارسة للأسرة والراعية لشؤونها والحريصة على وحدتها وترابطها كما نقرأ في الكتابات التقليدية ولكن لكونها قادرة على التغلب على عوامل الفشل حين تصاب الأمة بالهزائم، في الوقت الذي كثيراً ما يقف الرجل عاجزاً أمام المصائب والنكبات التي تحيق بالوطن ، كما حدث بالنسبة لنكسة عام ١٩٦٧ ، كذلك فإن نظرية التحليل النفسي التي ترتبط بعقدة الذنب ، وبكبح الضبايون حتى اليوم ، على الرغم من أن هناك حقيقة واحدة لا بد من التمسك بها وهي أن وسيلتنا الوحيدة للخروج من شبح الهزيمة هو التخطيط لمستقبل افضل ، والنضال من أجل توجيه العدوان الى الخارج لا الى ذاتنا ونفوسنا . وفي هذا الصدد نذكر أن جاستون بوتول في مقدمة كتاب « الانسان الغاضب » يقول : « إن احدى الخصائص الرئيسة لكل حضارة هي الطريقة التي ندرك وتنظم بها « العدوانية » . كل تربية تتضمن توجيهاً للعدوانية فهي تعلم كيف عليها أن تكبح او على العكس كيف تنتقم حين تتاح لها فرصة الثأر » (٢٠) .

تري أما علمتنا الحضارة العربية والتراث النضالي كيفية تنظيم الامكانات وتوظيفها لكي نشأر للهزيمة وأن نشن عنفاً منظماً للخروج من أزمتنا النفسية ، وأن نتعلم اللغة الراضة للاستسلام في الوقت الذي نقيم قوتنا على واقعية سياسية ؟ وفي الوقت الذي توصم فيه المرأة العربية « بأنها افصح معبر عن العجز والقصور ، وعقد النقص والعار ، وأبلغ دليل على اضطراب الذهن المتخلف من حيث طغيان العاطفة ، وقصور التفكير الجدلي ، واستحكام الخرافة ، ورائدة الانكفاء على الذات » (٢١) . الخ . بماذا يمكن أن نصف الرجل الذي ظل حوالى خمسة عشر عاماً يعيش في شعور بالعار دون العمل للخروج من مأزق لا بد لكل أمة من التعرض لها ابان تاريخها ؟ ولو عرضنا موقف المرأة من مشروعات التنمية ، نجدها سبابة الى تبنيتها بشرط أن تقتنع بفائدتها العملية وأن تشارك في التخطيط لها ، ولقد تبين من دراسة سبق أن قمت بها (٢٢) في مجتمع مستحدث ، أن المرأة اذا ما اتاحت لها الفرص قادرة على التكيف لكل ما هو جديد ، وعلى تبني مشروعات العمل الاجتماعي والسياسي بشرط أن تعطى فرص التدريب .

ثم لا أريد أن انساق وراء من يصم المرأة بالتخلف . فماذا يقصد بهذه الكلمة ؟ هل هو المعنى الذي وضعته الامم المتحدة ؟ أم المعنى الذي ينطلق من المقدمة : كل من يأخذ بالتراث متخلف، وبما أن المرأة تأخذ بالتراث فهي اذن متخلفة . أقول إن احدى معضلاتنا للوحدة

(٢٠) انظر مقدمة غاستون بوتول في :

Fausto Anatonini, *L'Homme furieux* (Paris: Hachette, 1970).

(٢١) مصطفى حجازي ، التخلف الاجتماعي : مدخل الى سيكولوجية الانسان المقهور (بيروت :

معهد الانماء العربي ، ١٩٧٦) ، ص ٣١٧ .

(٢٢) حكمت ابو زيد ، التكيف الاجتماعي في الريف المصري الجديد (القاهرة : مطبعة الانجلو

المصرية ، ١٩٦٠) .

العربية ، الحفاظ على التراث ، فهو العامل المشترك الذي يجعلنا نشعر بأننا أمة واحدة ومن أجل هذا حرص العدو على تحطيم تمسكنا بالتراث باعتباره شيئاً بالياً وعاملاً على تأخرنا ، في الوقت الذي يقيم دولته على فكرة ايديولوجية شوفونية وهي « شعب الله المختار » وفي الوقت الذي يمزج توسعه وامتداده على الأرض العربية على اسطورة ارض الميعاد ، وفي الوقت الذي يقيم عملية التطبيع على أساس عودة أمة موسى الى اراضي مصر ، بعدما طردت منها ، ثم انني لا ارى أن هناك تناقضاً بين معركة التحديث ، والنضال من اجل تحقيق الوحدة والحفاظ على التراث المشترك . فالغرب منشئ الحضارة الحديثة لم يقطع صلاته بالتراث .

خامساً : افتراضات في تحليل سلوك المرأة النضالي

إستندنا على مجموعة من الافتراضات في تحليل سلوك المرأة في المواقف النضالية وهي :

١ - ان حركات النضال من أجل الاستقلال في إطاره الوطني استجابت له المرأة العربية لأنه كان خطوة على طريق النضال القومي في اتجاهه نحو تحقيق الوحدة ، أي أن الحركات السياسية للمرأة العربية ترتبط ارتباطاً عضوياً بالحركات الوطنية أو القومية .

٢ - في البلاد العربية التي قام فيها صراع مسلح كضرورة حتمية لتحقيق الاستقلال والوحدة الوطنية وكان أبرزها في المستعمرات الاستيطانية، شاركت المرأة بشكل كبير في الحركة النضالية .

٣ - كلما زادت وتطورت وتعمقت روح الوعي الوطني ، تفاقمت مقاومة المستعمر وتعاضمت حركات الصراع ، وتشكلت ونمت التنظيمات والحركات النسائية ، وكانت تصحبها في بعض الحالات دعوات بضرورة أن تساوى المرأة بالرجل ، الأمر الذي جعل من هذا التوجه جزءاً لا يتجزأ من الحرب الاستقلالية ، كما أدت الى دمجها في ايديولوجية الحركات التحررية سواء كانت حزبية أو جبهوية .

٤ - ان حركة الصراع من أجل حصول المرأة على حقوق متساوية مع الرجل ساعدتها المنظمات النسائية المستقلة أكثر مما لو كانت مندمجة في التنظيمات الحزبية، وان تمكن هذه المنظمات من الاستقلال عن التنظيمات الحزبية أدى الى حرص هذه الاحزاب والمؤسسات الى تبني حقوق المرأة ودمجها في برامجها السياسية وفي ايديولوجيتها الفكرية سواء في العهود التي سبقت الاستقلال او فيما بعدها كما أمكن تنظيمات المرأة واتحاداتها أن تندمج في الحركة النضالية الكبرى التي تهدف للاستقلال .

٥ - ان مساهمة المرأة العربية في الحركات الوطنية او القومية قد تبدأ بالصفوة البورجوازية او المتعلمة ولكن سرعان ما ينتقل صداها الى صفوف الفلاحات والعاملات ، مثل هذا الاتساع ضروري لكي يستمر تدفق الدماء في شرايين الحركة النضالية ويكسبها الطابع الشعبي بدلاً من

أن تظل دائرة مغلقة على الصفوة من النساء - كما يعمل على زيادة وعي الجماهرة النسائية بحقوقها ومطالبها .

وفيما يتعلق بالافتراض الأول ، فسوف نأخذ بعض نماذج من الحركة النضالية النسائية لكي نبرهن على صحة هذا الافتراض فيما عدا ما يتصل بنموذج مصر ؛ وذلك لأن الاتحاد النسائي المصري قد تكون بوعي سياسي مستقل عن التشكيلات السياسية الحزبية وواكبت حركة تشكيله نمو الروح الوطنية في مصر وكانت ولادته مصاحبة لرفض عارم للاحتلال البريطاني في الثورة المصرية الشهيرة سنة ١٩١٩ حين خرجت عدة مئات من نساء الطبقة الوسطى من النخبة أو الصفوة المتعلمة في تظاهرة صامتة للمطالبة بالاستقلال عن بريطانيا ، وقمن بتقديم بيانهن للسفراء المعتمدين في مصر وإلى المندوب السامي البريطاني . ولم يحل الحجاب دون إثبات وجود المرأة المصرية ، ومما يدل على أهمية هذه الحادثة في الحركة النضالية اهتمام الصحافة الأجنبية بها، وكذلك مولد الاتحاد النسائي المصري بعد أربع سنوات، والذي كان هدفه الأول المطالبة بحقوق المرأة . ولقد تنامت هذه الحركة مع الاحداث الخارجية والمواقف الداخلية حتى وصلت الحركة الوطنية ذروتها في صراعها مع الاحتلال سنة ١٩٥١ ، فلقد شاركت المرأة باعداد غفيرة وصلت الى ١٠,٠٠٠ امرأة مصرية في التظاهرة التي خرجت في جنازة الشهداء الذين سقطوا في المعركة ضد بريطانيا(٢٣) . ومما يدل على التوجه القومي لهذه المنظمة أن المؤتمر النسائي العربي الاول الذي عقد في القاهرة سنة ١٩٣٨ ، واستضاف مندوبات من الوطن العربي ، كان يهدف دراسة الموقف المتردي للوضع السياسي في فلسطين ، والذي اسفر عن قرارات تطالب بوضع نهاية لانتداب البريطاني لفلسطين وللهجرة اليهودية وضرورة الكف عن تحويل الأراضي العربية لليهود الموجودين في فلسطين ، ورفض فكرة تقسيم فلسطين فضلاً عن ضرورة العمل المتواصل لمساعدة القضية الفلسطينية ومناشدة الأقطار العربية ودول العالم للوقوف بجانبها .

ومما يلاحظ خلوه هذه القرارات من المطالبة بأي حقوق نسائية ، الأمر الذي يدل على وعي سياسي بأهمية هذه القضية المصرية في قضية وحدة الشعب العربي ، كما يعني أن المرأة العربية شاركت الفلسطينية في ادراك الخطر الصهيوني الذي يهدد وحدة أراضي فلسطين ويهدد بالتالي الوحدة القومية .

وإذا ما اتخذنا مثلنا الثاني من نضال المرأة الجزائرية فسوف نجدتها تمثل نط نضال المرأة العربية ضد الاستعمار الاستيطاني المتمثل في فرنسا منذ عام ١٨٣٢ والذي تركزت اخطاره في محاولة المستعمر طمس هوية الشعب الجزائري - العربي الاسلامي - فضلاً عن فصل الجزائر عن الوطن العربي كله . ولقد اثبتت المرأة الجزائرية وجودها الوطني لأول مرة في التاريخ الحديث ١٩٣٩ ، حين خرجت بتظاهرة مكونة من عدة آلاف تنادي بالأرض ، والخبز والحرية ، وكما حدث مع ثورة النساء المصريات ١٩١٩ . كانت النساء الجزائريات محجبات ، ومرة اخرى تجردت مطالبهن من المناداة بحقوق المرأة المدنية ، أو بسفورها أو الغاء ظاهرة تعدد الزوجات . هذه

الحركة اليقظة الواعية لم تقتصر على المدن ، وانما نمت وترعرعت في الجبال ، وفي القرى والمناطق النائية . . الأمر الذي يجعلنا نثبت الغرض الأول من أن حركة النساء الجزائريات النضالية ارتبطت ارتباطاً عضوياً بالحركة الوطنية والقومية^(٢٤) ، وان المرأة الجزائرية وعت دورها السياسي رغم ممارسات المستعمر في سبيل ضم الجزائر « للام فرنسا » ، ولم تكتف بتقديم الضحايا من الشهداء ولكنها ما لبثت أن اشتركت في المعركة المصيرية حين اصبح الاستشهاد فخراً لكل مواطن ومواطنة .

فإذا ما انطلقنا الى فلسطين نجد مواكبة المرأة للحركة النضالية منذ انطلاق الشرارة الاولى لقيام الثورة الفلسطينية ضد الانتداب البريطاني سنة ١٩٢٠ ، وتعتبر ١٩٢٩ وهي السنة التي اجتمع فيها المؤتمر النسائي الاول والذي ضم نحواً من ٣٠٠٠ امرأة فلسطينية في بيت المقدس كان بمثابة البذرة الأولى في تاريخ كفاح طويل امتد الى اكثر من نصف قرن . وكما ذكرنا من قبل أن من الطبيعي أن يقتصر النضال على الصفوة من النسوة اللاتي حصلن على قسط من التعليم والثقافة ، وعلى من سمحت لهن ظروفهن العائلية من الطبقة الوسطى بالتحرك بحرية نسبية . ومما هو جدير بالذكر أن الحركة النضالية شملت المرأة الريفية ، اذ أتاحت الظروف البيئية أن تصبح قرب مراكز الثورة ، وان اقتصر أمر نضالهن على تأمين الطعام للمناضلين كذلك العمل على اخفائهم من جنود الانتداب^(٢٥) . كذلك لا بد من الاشارة الى عدم اشراف او توجيه هذه الاشكال النضالية من اي جهة أو حزب رجالي وانها بدأت بشكل عفوي تلقائي . وظلت المرأة الفلسطينية تقوم على تنظيم جهودها ضمن اطرها التنظيمية الخاصة بها والتي راوحت ما بين المؤتمرات العامة والجمعيات واللجان النسائية التي تركزت في المدن الرئيسة اي في القدس وعكا ويافا . كذلك فلقد شكلت اميليا السكاكيني وزليخة الشهابي أول اتحاد نسائي فلسطيني سنة ١٩٢١ وكان من أهم ادواره تنظيم التظاهرات ضد الانتداب البريطاني ، وتأليف اللجان العربية التي تعمل على مناهضة حركة الاستيطان الصهيوني^(٢٦) ولقد بلغ نشاط المرأة السياسي ذروته بتنامي الحركة النضالية القومية ، اذ برز نشاط المرأة في الفترة ما بين ١٩٢١ - ١٩٢٢ ، وفي سنة ١٩٢٩ وثورة ١٩٣٩ ، وحرب ١٩٤٧ - ١٩٤٨ . وما يدل على وعي المرأة العربية بأهمية القضية الفلسطينية ما سبق لنا ذكره من موقف الاتحاد النسائي المصري منها ، واشتراك نساء العراق في كلية الملكة عاليه ١٩٤٨ في تظاهرة للضغط على الحكومة العراقية لارسال قوات للدفاع عن فلسطين والانضمام الى الجيوش العربية المتوجهة الى هناك بعد قرار التقسيم ١٩٤٧ .

مثال رابع ، من ارض السودان حيث كافحت المرأة السودانية في سبيل تشكيل اتحادها النسائي والذي كان ينتمي منذ تأسيسه الى الحزب الشيوعي السوداني . ذلك الذي يعتبر اول

(٢٤) حكمت ابو زيد ، التربية الاسلامية وكفاح المرأة الجزائرية (القاهرة: مطبعة الانجلو المصرية ،

١٩٦١) .

(٢٥) الخليلي ، المرأة الفلسطينية والثورة - دراسة اجتماعية ميدانية تحليلية ، ص ٧٧ .

(٢٦) خديجة ابو علي ، مقدمات حول واقع المرأة وتجربتها في الثورة الفلسطينية (بيروت : الاتحاد العام

للمرأة الفلسطينية ، ١٩٧٥) ، ص ٤٥ .

تنظيم سياسي في السودان يفتح عضويته أمام النساء السودانيات ، ومن هنا فهو يعطينا شكلاً جديداً من التنظيمات التي انضوت تحتها الظاهرة النضالية للمرأة العربية ، ولقد ركزت النساء السودانيات على هدف إنهاء الاستعمار البريطاني ، كما أدرجن في برنامج الاتحاد ، مسألة تحرير المرأة الى جانب البرنامج الموجه ضد الاستعمار .

الخلاصة التحليلية للافتراض الأول أن هناك ولا شك حركة نضالية من جانب المرأة واكبت نهوض القوى الوطنية في سبيل تحقيق الأهداف القومية ، ولكن كان هناك تفاوت في الوعي بأهمية اشراك المرأة في المعركة النضالية ، على أن هذا التفاوت لم يكن في النوع وإنما في الدرجة ، وإن اشراك المرأة في المعركة النضالية القومية سبق الوعي بضرورة تحرير المرأة . وإن مجرد اشتراك المرأة بهذه الأنشطة الثورية - مهما كان ضيق الحدود - كان من شأنه أن يمهّد السبيل لتحرير المرأة ، وإن حصر الأنشطة الثورية في المؤتمرات ، والتظاهرات ، والاضرابات (كما حدث سنة ١٩٣٦ مع المرأة الفلسطينية) كان يتفق مع تقبل المجتمع لبعض الأنشطة دون الأخرى .

أما الافتراض الثاني : فهو تنامي مساهمة المرأة في الحركة النضالية ، إذ تتخذ حركتها اشكالاً من الصراع تتناسب مع المعطيات والظروف المجتمعية التي تفرضها البنى الاجتماعية المتطورة - ولكي نبرهن على صحة هذا الافتراض علينا أن نستعين بأمثلة يتمثل فيها هذا النوع من مقاومة الاستعمار الاستيطاني وهي : المرأة الجزائرية والمرأة الفلسطينية والمرأة اليمنية الجنوبية والمرأة الليبية (تحت الاستعمار الايطالي) وسوف نكتفي بالأمثلة الثلاثة الأولى فقط .

ولكون الاستعمار الاستيطاني هو أخطر أشكال الاستعمار وأصعبها مراساً وأشرسها من حيث الوسائل - ولأنه يهدف الى احتلال الأرض واستيطانها ولأنه يعمل على سلب السكان من مواردهم الاقتصادية ومن جذورهم المعنوية عن طريق القضاء على الثقافة الأصلية . وإحلال ثقافته مكانها ، والعمل على تجذيرها في وعي الاجيال من خلال مؤسساته التعليمية ومناهجه ومن خلال لغته ! .

وتبدو المرأة الجزائرية نموذجاً رائعاً لهذا النمط السلوكي السياسي الذي قدمته الثورة متكاملأ مع خطتها الاستراتيجية التي وضعتها جبهة التحرير الوطنية لمقاومة استعمار فرنسا الاستيطاني . ولقد حرصت الجبهة على دمج نسبة سكانية كبيرة في المعركة النضالية مع الحفاظ على التقاليد الاسلامية . ومن هنا جاء اتصال الجبهة بالنساء المتزوجات أولاً ، ثم بالأرامل من النساء والمطلقات للانخراط في صفوف المقاومة ، ثم جاء دور الفتيات مما شجع جبهة التحرير على التحرر من هذا التحفظ^(٢٧) الذي كانت تخشى حدوثه بين الفئة المحافظة من السكان . وبالتالي اشاعة روح مقاومة عملية انخراط المرأة في أعمال المقاومة ، وأخذت هذه العملية تنامي

Frantz Fanon, *A Dying Colonialism*, trans. Chevalier, Haakon (New York: Grove (٢٧) Press, 1976), p. 53.

وتزداد وضوحاً ، باستمرار الثورة واستقرار أنماط المقاومة . بل ان الحجاب والرداء التقليديين اللذين كانا يرمزان للتخلف أصبحا سلاحين ضمن اسلحة المقاومة ، اذ يمكن تحت العباءة أن تخفى الرسائل والمنشورات بل وتنقل الأسلحة من مكان الى آخر . اما بالنسبة لعمليات المقاومة في الحى الفرنسي فلقد نزعت المرأة الجزائرية الحجاب وارتدت الزي الأوروبي ، وحملت القنابل اليدوية ، او خزانات البنادق أو البنادق سريعة الطلقات وانتقلت عبر طرقات الجزائر أو قسنطينة حيث لا يستطيع الرجل الجزائري او المرأة المحجبة الوصول هناك وحيث بلغت المرأة الجزائرية الحديثة الجراءة والمغامرة الى تعريض نفسها للهلاك ، وهي تقوم بأعمال المقاومة البطولية ، ولكن الملحمة البطولية لم تقتصر على المدن بل امتدت للنواحي الريفية ، والجبال . لقد اخذت المرأة مراكز السلطة في هذه المناطق وتولت شؤون ادارة القرى في غيبة الرجال ، كما كانت المرأة تقوم باخفاء الجرحى من الفدائيين . ولقد نالت النساء نصيبهن من عمليات التعذيب ؛ وحين اشتد أوار المعركة الوطنية لم يعد الفرنسي يميز بين امرأة ورجل وبين شيخ وطفل عندما كانوا يصوبون بنادقهم نحو كل اتجاه في شوارع الجزائر ، حتى يزرعوا الخوف في نفوس من بقي منهم على قيد الحياة^(٢٨) .

ولقد تنوعت الأدوار التي قامت بها المرأة في اطار جبهة التحرير ، كالتمريض الذي يعتبر من العوامل الحاسمة في استمرار المعركة، وتلقت المرأة الجزائرية تدريباً على اعمال جمع المعلومات عن العدو والعمل الفدائي ، ثم على الأعمال القتالية في كثير من الحالات . ويلاحظ أن تشكيل الاتحاد النسائي الوطني للنساء الجزائريات لم يحدث الا بعد حصول الجزائر على الاستقلال ، وكان لا بد من أن تواجه المرأة المناضلة صعوبات جديدة لا تقل اهمية عن الصعوبات التي قابلتها في أثناء سنوات المعركة من أجل التحرير . لقد خاضت المعركة الصغرى بنجاح ، وبقي عليها أن تخوض المعركة الكبرى بمستوى النجاح نفسه . بيد أن هذه قضية اخرى لا مجال لها هنا .

والمثل الثاني تحت هذا الافتراض هو موقف المرأة النضالي في معركة فلسطين ، اذ تعددت ادوار المرأة فلم تعد مجرد القيام بحركة التظاهرات ، او تشكيل اللجان أو المؤتمرات ، أو تشجيع الاضرابات ، ولكن هذا الدور قد تطور حتى اصبح نقل السلاح الى المحاربين ، والى عناصر عديدة من المقاومة السرية والاعمال الفدائية ، ففي خلال المرحلة الثانية من النضال الفلسطيني اي من ١٩٤٨ - ١٩٦٧ وخلال المرحلة الثالثة اي من ١٩٦٧ حتى الآن ، كان على المرأة الفلسطينية أن تشرّد مع غالبية الشعب الفلسطيني ، وكان عليها أن تجعل من المخيم وحدة جغرافية يموج بالانشطة الاجتماعية والسياسية ، حتى غلب عليه بالتدريج الروح الثورية ، وتميز بالتماسك الاجتماعي والسياسي ، وكان عليه أن يحافظ على وجوده ، وان يصبح أهم المرتكزات التي تقوم عليها الثورة الفلسطينية تمده باعضاء المقاومة ، وتتشابك فيه العلاقات

(٢٨) فرانز فانون ، سوسيولوجية ثورة ، ترجمة ذوقان قرقوط (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٧٠)، ص

الاجتماعية . كذلك كان عليها أن تشكل كتائب تتطوع فيها النساء في صفوف المقاتلين كما حدث سنة ١٩٤٨ ، وخلال فترة سبعة وعشرين عاماً من الاحتلال الصهيوني قامت حركات حزبية وتشكيلات سياسية ، اندرجت المرأة فيها بنسب متزايدة ، فشكلت الخلايا التي تعمل على مقاومة العدو الصهيوني في الداخل وتستهدف تحرير أرض الوطن ، ثم بعد حرب ١٩٦٧ ، تزايدت اعداد المرأة التي انخرطت في صفوف المقاومة المسلحة وفي الأعمال الفدائية ، وتعرضت المرأة للتعذيب في السجون شأنها في ذلك شأن الرجل وساهمت أيضاً في التوجيه العقائدي ، وفي رعاية اسر الشهداء ، وفي فتح المدارس لليتامى من ابناء الشهداء ، وفي تكوين الكوادر النضالية والفدائية ، الى جانب ممارسة التمريض والرعاية الصحية ، والتعليم .

لقد شكلت منظمة التحرير الفلسطينية الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية الذي فتح عضويته امام جميع الفلسطينيات على جميع المستويات ، كما أخذت منظمات المقاومة الأخرى ، تدرب النساء في مختلف المجالات . واستمر نشاط المرأة الفلسطينية في تعميق وعي المرأة والمجتمع بأبعاد المعركة النضالية فدرجت على تنظيم المؤتمرات العامة في العواصم العربية المختلفة كما حدث في بيروت سنة ١٩٧٤ ، واختارت له شعار: « نحو تنظيم قوي لنشاط المرأة الفلسطينية » ، كذلك امتد نشاطها السياسي الى خارج الوطن العربي فانضمت الى المنظمات العالمية ، كالاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي وذلك كي تنقل صوت بلادها الى المؤتمرات العالمية ، كما انضمت الى المنظمات النسائية العالمية التي تقام في اطار الامم المتحدة وكان تمثيلها في مؤتمر سنة المرأة العالمي سنة ١٩٧٥ احد المعالم البارزة على تحركها النشط في الخارج .

المثل الثالث النموذج هو للمرأة اليمنية الجنوبية فلقد شاركت المرأة هناك في حركة مقاومة الاستعمار البريطاني الى أن حصلت على استقلالها سنة ١٩٦٧ ، وأما الدور الذي قامت به فهو متنوع ، مثل العمليات الفدائية ، والعمل في جهاز مخابرات حركة التحرير ، كذلك في اخفاء الاسلحة والجنود وفي توزيع نشرات جبهة التحرير القومية ، واخيراً قبل الحصول على الاستقلال بأيام قليلة اشتركت في تظاهرة شعبية عارمة منادية بالاستقلال . هذا ولم تنشأ تنظيمها المستقل الا بعد نيل الاستقلال أي في سنة ١٩٦٨ .

أما الافتراض الثالث : فهو نمو وتطور بعض التيارات ذات الطابع النسوي التي تنادي بتحرير المرأة وبتكثيف حركة الصراع القومي وتطور النضال الشعبي . ويبدو أن هذا الافتراض صحيح أيضاً اذا ما تذكرنا الحقائق التالية :

أ - نمو حركة التحرر النسائية في مصر ، ثم نشأة الاتحاد النسائي المصري ونموه ، الذي جاء كنتيجة لاشتراك النساء في ثورة ١٩١٩ ثم في التظاهرات الوطنية ضد الاحتلال البريطاني ، كما حصلت المرأة المصرية على حقوقها السياسية نتيجة ثورة ١٩٥٢ .

ب - صاحب ولادة الاتحاد النسائي السوداني انبثاق الحركة الوطنية في السودان .

ج - تكون الاتحاد النسائي الجزائري نتيجة اشتراك المرأة في حركة النضال الكبرى ضد الاستعمار الفرنسي وذلك في عام ١٩٦٥ .

د - بدأت بذور اتحاد المرأة الفلسطينية منذ بدء التظاهرات والاحتجاجات ضد الغزو الصهيوني ، بعد سنوات قليلة من وعد بلفور .

هـ - انشئ الاتحاد النسائي اليمني عام ١٩٦٨ من النساء المناضلات المنتميات للجهة القومية وبمجرد الحصول على الاستقلال ، وفي سنة ١٩٧٤ في مؤتمره الأول أكد الاتحاد على ضرورة مساهمة النساء في الحياة الاقتصادية والسياسية وفي الجيش الشعبي .

يلاحظ أن كل هذه التنظيمات والاتحادات النسائية لم تنشأ قبل الاحداث السياسية التي نادت باستقلال البلاد العربية ، وهي احداث كان لها الفضل في جذب النساء للحلبة السياسية ، معنى هذا انها انبثقت من عمق الوجدان الوطني ومن اشتراك المرأة مع الرجل في عملية الصراع من أجل الاستقلال والتحرير . وفي كل الحالات ، كان انبثاق المنظمات النسائية من الحركة الوطنية التي نذرت نفسها للسيادة الوطنية وتحرير النساء ، فالارتباط بين الوطنية او القومية وتحرير المرأة قوي وواضح ، اما لمن الغلبة في هذين التوجهين ، فذلك يتوقف على تشابك العوامل المجتمعية والسياسية والثقافية . وعلى مدى عمق احساس المرأة بمطالبتها ، وعلى نمو الوعي السياسي داخل المنظمات النسائية ، وعلى وعي القيادة السياسية التي تقود المعركة النضالية وحرب التحرير ، وعلى التوجه السياسي للأحزاب وللحركة النسائية .

وفي النموذج الجزائري على سبيل المثال ، فبرغم ولادة المرأة الجديدة المناضلة مع الثورة ، وبرغم تحطيمها الكثير من تقاليد المجتمع السائدة فإنها لا تزال تناضل من أجل الحصول على حقها الذي كان من المنتظر أن يمنح لها دون معاناة وهي لذلك ترى صعوبة في أن تعود لمواقعها التقليدية قبل الثورة^(٢٩) . ولقد صاحب ميلاد اتحاد النساء الجزائريات تنظيم تظاهرة كبرى في آذار/مارس سنة ١٩٦٥ في مدينة الجزائر اشترك فيها ١٠,٠٠٠ امرأة من جميع الأعمار ومن مختلف الطبقات الاجتماعية ، يطالبن فيها بتدعيم حقوق المرأة في العالم^(٣٠) .

وفي النموذج الفلسطيني ايضاً ، رغم الأفعال الفذة الشجاعة والتي تبرهن على روح فدائية لا تقل عن الرجل الفدائي ، والتي اشتهرت بها الفدائيات الفلسطينيات ، فلم تذكر الأحزاب السياسية أو المنظمات الفلسطينية صراحة في ايديولوجيتها شعار : « حرية المرأة الكاملة » ، وإن أدرجت هذه في برامج المنظمات اليسارية (أمثال الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية الشعبية) .

أما الافتراض الرابع : الذي يتصل بالمنظمات النسائية المستقلة ، ودور هذه في حصول المرأة على حقها في المساواة ، وتمكنها بفضل هذا الانفصال من التوصل الى دمج القضية النسائية في البرامج السياسية ، وإلى احتوائها ضمن حركة النضال القومي ثم بعد الفترة التي تلت الاستقلال ، فهو صحيح . فبعد مرور سنوات عديدة على تأسيس الاتحاد النسائي المصري

(٢٩) الخليلي ، المرأة الفلسطينية والثورة - دراسة اجتماعية ميدانية تحليلية ، ص ١٣٦ - ١٣٧ .

(٣٠) David Gttaway and Marina Gttaway, *The Politics of a Socialist Revolution* (٣٠)

(Berkeley, Calif.: University of California Press, 1970).

والتعبير عن ذاته كقوة سياسية في المواقف الوطنية ، فإن مجيء عبد الناصر آذن بادخال تغييرات كثيرة في مركز المرأة ، وهو ما كان يحلم بتحقيقه الاتحاد النسائي المصري لسنوات عديدة ولم يتحقق . فكسبت المرأة حق الانتخاب والترشيح تماماً مثل الرجل ، ونالت حق الاجور المتساوية للقيام بأعمال متساوية ، كما تساوت مع الرجل في الفرص التعليمية والمهنية بمقتضى القانون ثم فتحت المجالات والمراكز أمام المرأة لشغل ما يتفق مع قدراتها . . الخ .

وفي السودان نتيجة اشتراك المرأة في المطالبة بالاصلاح مدة ربع قرن ، واشتراكها في الثورة التي قامت سنة ١٩٦٤ ، حصلت المرأة سنة ١٩٦٤ على حقها في الانتخاب ، وبعد مرور سنوات عديدة حين قامت ثورة ايار/مايو ، ادخلت حكومة السودان بعض الاصلاحات على قوانين العمل ، جاءت في صالح المرأة . أما في الجزائر ، فلم تكن هناك جماعة نسوية نشطة مستقلة خلال حرب التحرير ، ومنذ تأسيس الاتحاد النسائي تبنى موقفاً سلبياً خلال حكم بن بيللا ، بيد أنه عارض سياسة الرئيس بومدين سنة ١٩٦٥ لكنه فشل في تبني معارضة قوية منظمة ولفترة من الوقت توقف الاتحاد النسائي الجزائري عن نشاطه .

بالنسبة للاتحاد النسائي في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، الذي اندمج اندماجاً كلياً بالثورة وان كان ظل رافعاً علم الدفاع عن حقوق المرأة ، ومن ثم توجت جهوده باصدار قانون الاسرة الجديد سنة ١٩٧٤ ، وفي اطار هذا القانون الغي الزواج القسري ولا سيما بالنسبة للفتاة صغيرة السن ، وأكد القانون على ضرورة موافقة الفتاة البالغة من العمر ستة عشر عاماً وموافقة الفتى البالغ من العمر عشرين عاماً ، كما أصبح تعدد الزوجات غير شرعي ، ومنحت المرأة حق طلب الطلاق مثلها مثل الزوج ، وأما اعانة الاطفال ورعايتهم في حال حصول الطلاق فهي لأي من الطرفين حسب قدرتهما المالية ، وعدم زيادة مهر العروس عن ٣٠٠ دولار ، والغني ما في القانون القديم من مواد تتطلب من المرأة طاعة قسرية ، كما تدور المناقشات حول الغاء المهر كلياً .

أما الافتراض الخامس : والأخير الذي يقول إن اشتراك المرأة في الحركات الوطنية يمكن أن يبدأ بالصفوة من الطبقة البورجوازية والنخبة من المتعلّمات ، ولكنه لا يلبث أن يجد دعماً بين الطبقة العاملة والفلاحات ، حتى يمكن دفع المطالبات القومية والنسوية . ويرتبط بهذا الافتراض الاساسي ارتباط فرعي وهو انه لما كانت النساء المتعلّمات ينتمين لأكثر الطبقات ثراء في المجتمع ، ولما كان لديهن وقت الفراغ الكافي ، ولما كانت هن امكانية التصدي للشؤون العامة ، فسوف يؤدي كل ذلك الى انخراطهن في الحركة الوطنية من خلال القطاع التقدمي للصفوة المحلية .

وعلى سبيل المثال ، شكل الاتحاد النسائي في مصر من نسوة ينتمين للطبقة البورجوازية الوسطى او الصغيرة ، وظل هذا الاتحاد يحمل هذه السمة منذ تشكيله حتى اليوم ولمدة تقرب من الستين عاماً . على أنه يمكن القول ان الأنشطة التي ركز عليها الاتحاد النسائي المصري اقتصرت على العمل الاجتماعي والثقافي . ولادة ٥٠ عاماً كون الاتحاد النسائي جماعة ضاغطة للحصول

على حقوق مساوية للمرأة ولكن ما لبثت الحركة أن امتدت فشملت الحركة الطلابية النسائية والفلاحات والعاملات . أما في السودان فلقد تألفت اول جماعة منظمة عام ١٩٤٦ ، بعد اشتراكهن في تظاهرة وطنية قمن بها في مدرسة أم درمان الثانوية للبنات ، وقد تعرضت يومذاك لهجوم الشرطة البريطانية ، ولما لم يكن من المسموح لهن الالتحاق في الجامعة ، فقد اقتصرت العضوية النشطة على طالبات المدرسة الثانوية . ويلاحظ أن الاتحاد النسائي كانت قواته الأولى من النساء الحضريرات المتعلّمات ولكن ما لبث أن امتد التشكيل سنة ١٩٥١ ليضم نساء الطبقة العاملة والفلاحات . ثم تسلسل الاتحاد الى حركة النقابات العمالية ، وعهد اليه بمسؤولية انشاء النقابة النسائية للممرضات وكذلك باتحاد مدرّسات المرحلة الابتدائية التابعات للحكومة السودانية . أي أن الاتحاد النسائي وان لم يبدأ بنساء الطبقات العمالية الا أنه ما لبث أن ارتبط بها ارتباطاً قوياً . فإذا ما انتقلنا الى اليمن الجنوبية تتبين صورة اخرى ، اذ ظل الاتحاد النسائي يتجذر في العاصمة ويركز جهوده على تعبئة النساء العاملات بضمهن الى صفوفه ، وفي الوقت نفسه امتد نشاطه الى المناطق النائية البعيدة عن العاصمة ، هكذا حين عقد مؤتمره الاول في المحافظة الخامسة التي تقع شرق البلاد ، حاول أن يعيّن النساء الفلاحات بالانضمام اليه وتوعيتهن سياسياً واجتماعياً .

مما تقدم ، يتبين أن انتشار الوعي السياسي للمرأة العربية ، اختلف من مكان الى آخر ومن ظرف الى آخر كما يدل بوضوح على مدى نجاح السياسات الوطنية في جذبته للمرأة الى الحلبة السياسية وتبشيره لها بأهداف الثورة في الاستقلال والتحرير بحيث تنتشر بين القاعدة النسائية العريضة وحتى ترسخ فيها مبادئ العمل السياسي الديمقراطي وبالتالي العمل على تجاوز فئة الصفوة او البورجوازية الوطنية ، التي كان لها الفضل في البدء بالعملية السياسية بين فئة من النساء المتعلّمات ذوات الدخول المرتفعة وذلك حتى تغذى الحركة بالدماء المتدفقة في شرايينها ولا تجعلها قاصرة على عدد قليل فتفرض قواعدها الجماهيرية .

خاتمة

وفي ضوء تحليلنا السابق في الجزء التطبيقي من البحث - والذي اعتمد بشكل خاص لمناقشة الافتراضات الخمسة السابقة - يمكننا التوصل الى عدة نتائج تتصل بمواقع المرأة العربية على الخريطة السياسية الوطنية وفيما يلي ايجاز لها :

- يبدو أن المرأة العربية اندمجت في الحركات الوطنية وتفاعلت معها ، كما لعبت دوراً بارزاً في الاحداث التي مرت بالوطن العربي على ساحات بلادها ، وكثيراً ما تجاوزتها الى البلاد الأخرى من هذا الوطن ، الأمر الذي يدل بوضوح على عدم صحة الزعم القائل بسليتها او برجعيتها او بخنوعها ورضائها عن المصير المفروض عليها ، او بتجردها من الحس السياسي او قناعتها بسلب حريتها ، كذلك تبين أنه اذا كان هناك اختلاف في السلوك السياسي للرجل او المرأة ، فإن هذا الاختلاف ، يكمن في الدرجة وليس في النوع .

- بمقارنة سلوك المرأة العربية من حيث استعدادها لا يثار وطنها على مطالبتها الشخصية في الظروف التي تتطلب منها التضحية تبين تميزها تميزاً واضحاً ، هذا الاثار لمصلحة الوطن جعلها عازفة عن الخوض في صراعات صدامية بالرجل او بالمجتمع في وقت كان يتطلب توحيد جهود كل منها وتركيزها في سبيل تحقيق الهدف الاكبر وهو الحصول على الاستقلال والتحرير .

- إن النجاح الذي احرزته المرأة في ابراز مواقفها السياسية ، لم يكن ليحدث في عهود الاستعمار ، على عكس الرجال الذين نالوا فرصاً ومراكز في السلك الكتابي والاداري ابان هذه العهود ، وبسبب هذه الخطوة حرمت المرأة من كسب الكثير من الخبرات والتجارب الأمر الذي قلل من تمتعها بالفرص المتكافئة في التعليم والعمل . ولكنه في الوقت نفسه ساعد في ابعاد المرأة من الوقوع في شبكة الاخطبوط السيكلوجية التي حاول ان يتصد بها المستعمر فرائسه . حاولت المؤسسات الوطنية والحزبية ان تعالج نقص فرص تدريب المرأة سياسياً ، باعداد برامج للتوجيه العقائدي والتدريب العسكري ، وفي الوقت نفسه حرصت على اصدار القوانين التي تحد من استغلال المرأة والأخذ بيدها في طريق التحرير والمساواة . ولقد جاءت أكثر الخطوات تقدمية في هذا السبيل في اكثر المناطق تحلفاً ، حيث كان اهمال السلطة المستعمرة ، والنظام الاقطاعي لدور المرأة في التنمية السياسية والاقتصادية امراً مقصوداً واضحاً . ففي تونس على سبيل المثال ، اتخذت خطوات جادة لمنح المرأة حريتها الشخصية وحقوقها المدنية ، باصدار قوانين الأسرة والأصول الشخصية ، وكذلك فعلت اليمن الجنوبية فيما بعد . ولكن الملاحظ انه ما زال هناك فراغ سياسي تعاني منه المرأة التونسية بتغييبها عن التفاعل الخلاق بالامور العامة ، فضلاً عن تحلفها في معركة الانتخابات كما حدث عام ١٩٧٩ وعلى الرغم من مرور اربعة عشر عاماً على اصدار قوانين الاسرة . في الوقت الذي تقدمت المرأة اليمنية في الجنوب في هذا المجال ، ولا سيما فيما يتصل بالمجال السياسي والعسكري حيث التعبئة لجهود المرأة وامكاناتها باتت ملحة على حكومة الثورة هناك ، وحيث الحاجة ماسة الى نسبة كبيرة من اجل استمرار النضال السياسي والعسكري والاقتصادي ، الأمر الذي يتطلب تغذية الحلبة السياسية والميدان العسكري بطواير من البشر المدربين ، وهو ما يحدث الآن في ليبيا وبشكل واضح .

- كذلك فإن تجربة الانغماس في الجهاد ضد المستعمر تركت الفرصة امام المرأة لخوض ادارة شؤون القرية والمناطق البعيدة عن العاصمة (انظر تجربة الجزائر اثناء حروب التحرير على سبيل المثال) كما شجعها على الانضمام لجيوش التحرير (تجربة الجزائر وفلسطين) كذلك اتاحت لها فرص المساهمة في الانتاج الاقتصادي .

- تبين ايضاً خطأ استعارتنا للمقاييس الغربية للحكم على الوجود النسائي في الحلبة السياسية ، فضلاً عن الاخلال بمقاييس الموضوعية وهو أمر ضروري في تحليل ابعاد الظاهرة السياسية ، اوقعنا في أخطاء تفسيرية للكثير من الظواهر المتعلقة بسلوك المرأة العربية الظاهرة والرمزية من ذلك مثلاً :

- ربط ظاهرة الحجاب بتخلف المرأة سياسياً ، كما حدث بالنسبة للمرأة الجزائرية حيث لا

تزال محجبة في المناطق الريفية والجبلية ، في حين أن الاسباب الحقيقية التي تفسر عدم حصولها على حقوقها بعد الاستقلال ترجع الى الفشل السياسي في تنظيم امكانات المرأة الجزائرية ، وكذلك الى الأهداف الاخرى السياسية ، التي مرت بالوطن الجزائري والمتصلة بالمشاكل التي تعانيها الأوطان التي حصلت على الاستقلال بعد حروب طاحنة دامت سنوات .

- تفسير عدم قيام المرأة ببعض الوظائف ، كالمسكرات أو كمضيفة للطيران وعدم ارتدائها للملابس الأجنبية ، او عدم تعاطيها للمسكرات ، او عدم تحررها من التبعية للطقوس الزوجية ، كالمهور ، وعدم تفضيلها للحب الحر . . الخ ، او عدم حصولها على الشهادات الاكاديمية ذات المستويات الرفيعة والنادرة ، بالتخلف وعدم اقتربها من مستويات التقدم ، التي وصلت اليها الغربيات يبعدها عن حقيقة الاسباب الكامنة في ظاهرة السلوك السياسي .

- إن الحركات العنيفة المعبرة عن الانفعالات الوقتية كما يحدث في التظاهرات النسائية ، هي مرحلة بدائية في العمل السياسي ، لا بد من أن تتبعها خطوات أخرى تتضمن المنهج العلمي لتنظيم امكانات المرأة ضمن الأطر الحزبية أو غيرها من الأطر السياسية الشعبية ، اي لا بد من ان يتبنى العمل السياسي للمرأة حتى تتفاعل تفاعلاً مع الأحداث السياسية ومع البرامج التنموية والانتاجية ، اي حتى تصل المرأة لحالة تكاملية مع الرجل ، وتوظيف جهودهما معاً في تحقيق الوحدة العربية .

ملامح رسم استراتيجية لتوظيف امكانات المرأة في اطار العمل الوحدوي

إن مهمتنا الاولى ، التوصل الى منظومة جديدة ، تتضمن فلسفة ثورية ، وتدفع بالمواطن الى الالتحام الخلاق بالحدث وبالموقف الثوري ، دون تمييز بين الرجل والمرأة ، وتنطلق من المعاناة والمشكلات التي يعانها الوطن والانسان العربي ، وتعتمد على جذورنا الحضارية المتطورة ، وتفتح في الوقت نفسه على التيارات التقدمية دون معاناة لعقد النقص والدونية التي يشعر بها الانسان المجهور ، ودون شعور بالتعالي والغرور ايضاً . وان تعبئة القاعدة الجماهيرية - المكونة من النساء والرجال - من شأنها أن تصهر ارادتنا الكبرى وصولاً لتحقيق هدف الوحدة العربية والاستفادة من التجارب السابقة في ظواهرها الايجابية والسلبية .

لقد مرت بتاريخ العرب الحديث فترة اختلط فيها التفسير الفلسفي للحركة بالايديولوجية السياسية ، ببرامج العمل الحزبي ، الى أن تبلورت في تحقيق نواة الوحدة العربية ، التي ارتدت على عقبيها بعدما تربص بها اعداء الوحدة في الداخل والخارج ، وان لم يكن ذلك معناه سقوط الفكرة او محوها من وجدان الأمة العربية ومن خيال الأجيال . فكيف يتسنى للمسيرة ان تعود من جديد وان تعد لمرحلة علمية ذات تخطيط زمني مبرمج ، يستوعب جهود القاعدة الشعبية من الرجال والنساء ؟

لقد كان التوجه نحو التخلص من الحالة التي استلبت فيها ارادة الأمة العربية حقها في تقرير المصير هي محطتنا الأولى على طريق الوحدة فما أن تخلصنا من مرحلة التبعية ، حتى واجهتنا

ايدولوجية من نوع جديد ، تركز الانفصال الاقليمي ، وتدعو الاستعمار لحماية مصالحه من خطر الشعوب . كيف اذن السبيل لتجديد ارادة الشعوب في اطار استراتيجية توحيد ؟

- لا بد للمرأة من أن تشارك في عملية تغيير النظام الاجتماعي ، وان تندمج جهودها في حركة نضالية بالتوصل الى التغلب على العوامل الانفصالية والحواجز المصطنعة التي جذرت انفصال البلاد العربية .

- اذا كانت معركة الامة بمعناها الشامل ، تتضمن توعية المرأة سياسياً وتعبئتها عسكرياً ، فلا بد من تحريرها من الشعور بعقد النقص التي ثبتها المفكرون في عقلها الباطن فباتت تعاني الشعور بالدونية ، الأمر الذي يحول دون توظيف امكاناتها وقدراتها التوظيف الأمثل .

- لا تعني المطالبة بالاستقلال الاقتصادي للمرأة تحطيم الروابط الأسرية ، او الصراع والتصادم مع الرجل ، وانما تعني مشاركتها الفعالة في معركة الانتاج لتصبح مؤثرة في توجهات القوى العاملة .

- البحث في الأسباب الحقيقية التي تفسر عزوف المرأة عن استخدام حقوقها الانتخابية - هل هو تقصير منها ، ام من التنظيم النسائي ، ام من التنظيم السياسي الأعم والأشمل ؟ هل هو واقع المرأة العربية وتغييبها عن المساهمة في الاطر التنظيمية على مستوى القاعدة الشعبية العربية ، والمراكز القيادية المؤثرة في صنع القرار : فكيف يمكن ادخال المرأة في جميع الهياكل السياسية التنظيمية المنتخبة والمعينة ، حتى تسهم في عمليتي الانتقاء والاختيار ، وحتى تتمكن من التعبير عن رأيها بحرية - وذلك بالبحث عن الظروف الموضوعية ، والعمل على التغلب على العوامل التي تعوق حركة المرأة المنطلقة في آفاق العمل السياسي المنظم .

- الحاجة الماسة لتكثيف توعية الرجل بتغيير اتجاهاته نحو المرأة ؟ فهل هو مستعد لتقبل تعديل هذه الاتجاهات النفسية ؟ فالمشكلة ليست بالسماح للمرأة في ادراج اسمها بين قوائم المرشحين الحزبية ، وليست في دفع بعض الأفراد لتولي المناصب القيادية ، او في احتلال بعض المقاعد في المجالس التشريعية وانما في اقتناع متبادل من الرجل والمرأة بضرورة العمل المشترك المتكامل ، واقناع المرأة باقتحام جميع مجالات الحياة العامة والمساهمة في صنع القرار السياسي ، والتأثير في مراكز صنع القرار .

- ضرورة تخلي المرأة عن التمسك بمكانزمات الدفاع ، واستبدالها بمكانزمات الهجوم والاقتحام . وذلك لعجز الأولى عن تمكينهن من مواقع السلطة ، ولم تؤثر في تغيير مواقعهن على الخريطة السياسية ولا سيما بعد حروب الاستقلال والتحرير .

- ضرورة تحديد دورها الوظيفي في المجتمع . فليس القيام بالدور البيولوجي والتنشئة الاجتماعية للأطفال كافياً لاستيعاب طاقاتها الانسانية ، وتوظيف امكاناتها في صنع الأحداث وصنع التقدم على طريق الوحدة العربية .

- الاشتراك في عملية تغيير المجتمع العربي ونقله حضارياً وسياسياً الى مواقع متقدمة وهذا تمر بانصهار لشخصيتها في بوتقة التجارب والاحداث السياسية كما فعلت في المرحلة الأولى التي جندت فيها امكاناتها للتخلص من الاستعمار .

- تحديد مفهومات تمكين المرأة من الاستقلال باقتصادياتها ؟ فهل يعني هذا السيطرة على ثروتها ، وتوجيهها توجيهاً يندمج مع اقتصاديات الاسرة حتى لا نخلق صراعاً بين الزوج والزوجة ، وحتى تنتقل من خاصة المفعول به الى الفاعل ، ومن المستجيب الى المؤثر ، ومن التبعية الى التكاملية .

- تحديد اهداف التنظيمات النسائية ، لكي توجه كفاحات المرأة النضالية نحو تحقيق ايدولوجية الوحدة كسبيل امثل لتحرير الانسان والوطن .

الخلاصة، انه اذا افترضنا جدلاً بأن هناك استراتيجية لتحقيق ايدولوجية سياسية على صعيد الوطن العربي ، فلماذا لا تعبأ جهود المرأة والرجل معا ؟ ولماذا لا تخضع المرأة للاستراتيجية نفسها وفي اطار تنظيمي يمكنها من استخدام قدراتها وامكاناتها الظاهرة والكامنة ؟ واذا كانت آفاق تطوير الانسان العربي مفتوحة مشرعة على مصراعيها فلم لا تفتح امام المرأة الآفاق نفسها ، وتقدم لها الفرص عينها المتاحة للرجل ؟ واذا كانت المرأة تريد تحريراً لامكاناتها وقدراتها ، فكيف نحررها من عقد النقص التي تحدد مسيرتها في تقليد الانماط السلوكية الظاهرية للمرأة الأجنبية ؟

السؤال الذي لا بد من أن يعقب هذا التصور للاستراتيجية المستقبلية لنضال المرأة على الصعيد السياسي ، هو كيف يتم هذا كله ؟ وما هي الصعوبات التي تعرقل تحقيق هذه الاستراتيجية ؟